أثناء افتتاح ملتقى تبريد الضواحي

الإبراهيم: الاعتماد على مصادر ناضبة للطاقة يهدد التنمية والرفاه في العالم

■ نوفر الكهرباء لجميع القاطنين وبأسعار لا تتجاوز 5% من سعر التكلفة الحقيقي

الإبراهيم والحضور أثناء السلام الوطني

الإبراهيم وجولة في المعرض (تصوير: أحمد الفهد)

■ الدعم حاليا 3 مليارات دينار للسنة المالية الحالية ومن المتوقع تجاوزه 7 مليارات بحلول عام 2030

■ التكييفات تستهلك 70% من إجمالي الأحمال ونعمل على استخدام تقنيات حديثة موفرة للطاقة

■ الطالوني: دول المنطقة تحتاج 120 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة لتطوير محطات طاقة

■ المطوع: نأمل أن ينجح المنتدى في التركيز على آخر المستجدات في حقل تبريد الضواحي

كتب مصطفى كامل

تحت رعاية وحضور وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة م. عبد العزيز الإبراهيم، ومسئول برامج المواد المستنفدة لطبقة الأوزون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة المكتب الإقليمي لغرب آسيا أيمن الطالوني، ورئيس جمعية آشري د. نواف المطوع، ونائب مدير الجامعة للأبحاث أ.د. حسن السند، افتتحت جمعية آشري - فرع الكويت «ملتقى تبريد الضواحي»، الذي يعقد على مدى يومين «أمس واليوم».

بداية رحب وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م.عبد العزيز الإبراهيم: «بضيوف الندوة العلمية التي تنظمها جامعة الكويت وتستعرض موضوع استخدام منهجية تبريد الضواحي،متمنيا أن تعم الفائدة من الأوراق العلمية التي سيتم تقديمها في موضوع الندوة واستعراض خبرات الدول الأخرى في هذا المجال الحيوي للاستفادة منها وتطبيقها في دولة الكويت بما يحقق توفير الطاقة الكهربائية وحسن استخدامها».

وأكد م. الإبراهيم أهمية موضوع الطاقة الذي أصبح هاجسا يهدد التنمية والرفاه التي يعيش بها العالم نظرا للاعتماد بشكل كبير على مصادر ناضبة تعاني من استنزاف جائر، مما خلق توجها واهتماما للبحث عن حلول متميزة تهدف للتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، مشيرا إلى أنه في دولة الكويت تم إعطاء أهمية لتوفير خدمة الكهرباء لجميع القاطنين على هذه الأرض الطيبة وبأسعار لا تتجاوز 5 في المئة من سعر التكلفة الحقيقي، إذ يناهز الدعم حوالي 3 مليار للسنة المالية الحالية، ومن المتوقع تجاوزه 7 مليار دينار بحلول عام 2030، كما أنه في حال استمرار معدلات الاستهلاك على النمط المعتاد فإن استهلاك يمثل حوالي 20 في المئة من الدخل اليومي مما يمثل استنزافا حقيقيا للموارد الطبيعية.

وبين م. الإبراهيم أن وزارة الكهرباء والماء وضعت خطة طموحة للمحافظة على الطاقة والحد من هدرها ومن ذلك استخدام التقنيات الحديثة الموفرة وخصوصا في مجال التكييف الذي يستهلك حوالي 70 في المئة من إجمالي الأحمال الكهربائية بسبب الطبيعة المناخية الحارة لدولة الكويت، مؤكدا على أن منهجية تبريد الضواحي في المدن الإسكانية الجديدة على رأس التقنيات الواعدة، لما لها من انعكاس إيجابي على خفض الطاقة المستهلكة بنسبة كبيرة ولكن يتطلب نجاح مثل هذه التقنية الإعداد لبعض المتطلبات ومنها الجوانب التنظيمية والقانونية، والاقتصادية.

وبدوره قال مسئول برامج المواد المستنفدة لطبقة الأوزون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة المكتب الإقليمي لغرب آسيا أيمن الطالوني أن هذا الملتقى يأتي الملتقى في إطار التعاون المستمر بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة للبيئة والوزارات والهيئات المتخصصة وكذلك التعاون الدولي القائم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجمعية الأمريكية لمهندسي التبريد والتكييف المعتمدة اشري وبالأخص الفروع الإقليمية للجمعية في منطقة غرب آسيا وخصوصا فرع الكويت.

وأوضح أن عنوان الملتقى تبريد الضواحي وفرص حفظ الطاقة والبيئة من خلال هذه التطبيقات يأتي بالأهمية في وقت تتلاحق فيه خطط التنمية في دول المنطقة من اجل تطوير أنظمة تساعد على الحفاظ على الطاقة وتقليل احتياجات الطاقة المستقبلية في دول المنطقة خاصة في ما يتعلق في قطاع التكييف الذي يساهم فيما يعادل 50 او 60 في المئة من احتياجات الطاقة بالمنطقة، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تحتاج دول المنطقة في خلال العشر سنوات القادمة ما يعادل 120 مليار دولار لتطوير محطات طاقة جديدة فقط لخدمة أنظمة التكييف التي ستدخل الى الخدمة خلال العشر سنوات المقبلة وهذا يشكل عبء كبير على اقتصاديات وخطط التنمية في البلاد، مضيفا انه وفي هذا الصدد يأتي تبريد المناطق ليوفر حلا نموذجيا ويمكن تطبيقه في توفير ما يقارب من 30 الى 20 بالمئة من استهلاكات الطاقة إذا تم توسيع استخدام تطبيقات تبريد وتكييف الضواحي في دول المنطقة

وأردف قائلا: «لدينا الإلتزامات الدولية المتعلقة في كفاءة الطاقة والبحث عن بدائل طويلة الامد لغازات التبريد التي تسبب اما المساهمة في اندثار طبقة الأوزون او تسبب زيادة الإحترار العالمي « الاحتباس الحراري» الذي يؤدي الى التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة ».

وتأمل ان يكون هذا الملتقى هو بداية لتوحيد هذه الجهود ووضع افكار مشتركة لكيفية تطوير استخدام تبريد الضواحي بصورة اكثر اتساع وبصورة تؤدي إلى تقليل الاعتمادية على المواد المؤثرة بيئيا أو على إستهلاكات الطاقة في قطاع التكييف.

ومن جانبه قال رئيس جمعية آشري فرع الكويت د. نواف المطوع في كلمته : « أرحب بكم جميعا بمناسبة افتتاح فعاليات المنتدى الإقليمي لتبريد الضواحي، والذي جاءت إقامته تناغما مع سعي أجهزة الدولة لإيجاد الحلول المناسبة للحد من استهلاك الكهرباء، وتوفير تقنيات مستدامة وصديقة للبيئة، وتأمل اللجنة المنظمة بان ينجح هذا المنتدى في التركيز على آخر المستجدات في حقل تبريد الضواحي، فضلا عن خلق الجو الملائم لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بين العلماء والباحثين في بلدنا وضيوف المنتدى».

وذكر د. المطوع أن جمعية آشري تقيم هذا المنتدى بالتعاون مع كل من قسم الهندسة الميكانيكية بجامعة الكويت، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة «UNEP» ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية « UNIDO»، وزارة الكهرباء والماء، الهيئة العامة للبيئة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المؤسسة العامة للرعاية السكنية، جمعية آشري فالكون «فرع الإمارات» وجمعية آشري أوريكس « فرع قطر».

وتضم فعاليات المنتدى العديد من المحاضرات العلمية وورشة تدريبية متخصصة بتبريد الضواحي والتي يحاضر فيها نخبة من العلماء المحليين والعالميين في هذا المجال، وسيتم التركيز على محورين رئيسيين هما توفير الطاقة في تطبيقات تبريد الضواحي والتطبيقات التكنولوجية المستجدة في أنظمة تبريد الضواحي، وستقام المحاضرات العلمية من خلال اربع حلقات نقاشية، يستعرض فيها المحاضرون آخر المستجدات والتطورات في مجالات متعددة مثل: «تجارب المنطقة الخليج العربي في تطبيقات تكنولوجيا تبريد الضواحي - كودات تصميم أنظمة تبريد الضواحي - الاستدامة البيئية لتبريد الضواحي».

كما سيتم عقد ورشتي تدريب الأولى يلقيها رئيس آشري السابق م. رون جارنيفن بعنوان «شرح معيار آشري 90.1 حول معايير الطاقة للمباني العالية»، والأخرى للمهندس روجر بارودي ود. علاء علامة بعنوان «تكنولوجيا تبريد الضواحي»، واختتام هذا المنتدى على أرض دولة الكويت، يعد تأكيدا لأهمية المنتدى العالية العالمية لدولة الكويت والذي يعكس دور الكويت الريادي في مجال علوم الطاقة والبيئة إذ أن المنتدى يأتي في وقت والكويت بحاجة ماسة إلى مثل تلك التطبيقات ومن ضمنها إمكانية تطبيق المعايير البيئية وترشيد الطاقة من خلال تطبيقات تبريد الضواحي والتي يمكنها توفير أكثر من 30 في المئة من الطاقة المستخدمة في المباني.

وعلى هامش الملتقى تم افتتاح معرض شاركت فيه عدد من الجهات.

أكدت الرهان على إيجاد مصادر أخرى للدخل

الصبيح: نهدف إلى تحويل المجتمع من استهلاكي إلى إنتاجي

■ الخطة الإنمائية للدولة هي بداية طريق التنمية الحقيقية

هند الصبيح

■ آليات التنفيذ والمتابعة للخطط التنموية تعد أبرز المعوقات

■ حان الوقت لتأسيس مركز خليجي لأبحاث التخطيط والتنمية

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الحكومة تتبع حاليا سياسة تهدف الى تحويل المجتمع من استهلاكي الى مجتمع انتاجي الى جانب سعيها لإيجاد مصادر اخرى للدخل غير النفط.

واضافت الوزيرة الصبيح في تصريح للصحافيين عقب افتتاحها الاجتماع «24» للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية لمجلس التعاون الخليجي أمس ان الخطة الإنمائية للدولة هي «بداية طريق التنمية الحقيقية» مشيرة الى ان انجاز الخطط التنموية في اي بلد يتوقف على آليات التنفيذ.

وذكرت ان آليات التنفيذ والمتابعة للخطط التنموية تعد ابرز المعوقات التي تقف امام التقدم التنموي في الدول الخليجية مشيرة الى أن عملية التخطيط التنموي لا تواجه اشكالات بقدر ما تواجهه عملية تنفيذ تلك الخطط.

من جانبه قال وزير التخطيط التنموي والاحصاء في دولة قطر الدكتور صالح بن محمد النابت في تصريح مماثل ان دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بالتفاهم فيما بينها ما سينعكس على توصيات هذا الاجتماع بأكبر الاثر على قطاع التخطيط والتنمية.

واشار الى ان مقترح الكويت بإنشاء مركز الدراسات والابحاث التنموية «متقدم من حيث الفكر لدعم وترسيخ الابحاث والدراسات المستقبلية» آملا ان تقدم الكويت تصوراتها الكاملة لهذا المركز ليكون واضح الرؤية لطرحه في الاجتماعات المقبلة.

من جهته قال نائب الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط في سلطنة عمان طلال الرحبي ان هناك تأكيدا على تكاملية العمل الخليجي في مجال التخطيط مشيدا باقتراح دولة الكويت في كيفية الاستعانة بالخبرات الوطنية في مجال التخطيط والتنمية.

وذكر الرحبي انه من اهم التوصيات التي خرج بها الاجتماع هو استمرار تنفيذ الاستراتيجية طويلة الامد المتفق عليها ومحاولة صياغة اتفاق لمقترح اهداف الالفية الذي سيقدم من قبل مجلس التعاون الخليجي للامم المتحدة بهدف الوصول الى تشكيل كتلة لدول المجلس في الامم المتحدة.

إلى ذلك قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الوقت قد حان لتأسيس مركز خليجي لأبحاث التخطيط والتنمية بغية تمكين اللجنة الوزارية الخليجية من العمل كفريق مؤسسي ومعرفي.

واضافت الوزيرة الصبيح في كلمة لها في افتتاح الاجتماع الـ24 للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تستضيفه الكويت أمس ان انشاء هذا المركز سيكون خطوة لاحقة للمركز الاحصائي الخليجي من اجل تقييم الاوضاع التنموية وصنع السياسات بما يكفل المزيد من التكامل والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ودعت الوزراء الاعضاء في المجلس الى متابعة وضع القرارات موضع التنفيذ للتوصل الى آلية فعالة لرصد وتقييم مسار انجاز وتنفيذ القرارات والتوصيات مشيرة الى ان جدول اعمال الاجتماع الحالي يزخر بتوصيات ومذكرات تدعم العمل المشترك بين دول الخليج.

وبينت الصبيح ان الاولوية في الاجتماع الحالي هي رفع القرارات المتعلقة بالعمل المشترك والتكامل الاقتصادي الى المجلس الخليجي الاعلى ومنها ما يتعلق بالربط المائي والامن المائي والسكة الحديد والاتحاد النقدي وتنظيم الاسواق المالية الى جانب السوق الخليجية المشتركة والنظام الموحد للحجر الزراعي والحكومة الالكترونية.

واكدت اهمية تفعيل استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى والاستفادة من دراسة التوقعات المستقبلية للتضخم في دول المجلس بهدف توجيه المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون ورصد المؤشرات والاحصاءات والبيانات الشهرية وربع السنوية والسنوية في دول المجلس وتحديثها والسعي لاعداد التوقعات اللازمة للعديد من المتغيرات مثل التضخم والبطالة.

وشددت الوزيرة الصبيح على ضرورة تفعيل دور اللجان الوطنية للسكان واعداد التقارير الدورية حول ما تم تنفيذه من محاور الاطار العام للاستراتيجية السكانية وسط الاحتلال في التركيبة الديموغرافية للسكان في دول المجلس.

وذكرت ان «التحدي التنموي ينبغي ان يشكل هاجسا يدفعنا جميعا للعمل من اجل تذليل كل ما يقف من عقبات امامه وصولا الى مبتغانا وهدفنا في مستقبل اكثر امنا وازدهارا لبلداننا».

من جانبه اشاد الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الامانة العامة لمجلس التعاون عبدالله بن جمعة الشبلي في كلمة مماثلة بما حققته دول المجلس من انجازات على جميع الاصعدة لافتا الى الخطوات الكبيرة التي خطتها الدول نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي.

واستعرض الشبلي ما تضمنه جدول اعمال اجتماع اللجنة من مواضيع تتعلق بالتخطيط والتنمية ومنها توصيات لجنة مديري التخطيط والتنمية المتعلقة بمتابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى 2010 - 2025 فضلا عن تحديث الدليل الموحد لمفاهيم التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون.

واشار الى ان الاجتماع سيتطرق الى اولويات عمل اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية للمرحلة المقبلة وسيبحث توصيات فريق عمل الاهداف الانمائية للالفية المقترحة لما بعد عام 2015 وتوصيات لجنة السياسات السكانية المتعلقة بمتابعة تنفيذ الاطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس وغيرها من الموضوعات ذات الشان بالتخطيط والتنمية.

رحب باطلاق المنظمة مبادرة جديدة للتصدي للسمنة والتغذية غير الصحية

العبيدي يؤكد توافق إستراتيجيات وبرامج الوزارة مع رؤية منظمة الصحة العالمية

العبيدي أثناء الجلسة

جنيف-كونا: اكد وزير الصحة الدكتور علي سعد العبيدي توافق إستراتيجيات وبرامج وزارة الصحة مع رؤية منظمة الصحة العالمية التي تركز على وضع الصحة في قلب البرامج الإنمائية واجندة التنمية على مستوى العالم لما بعد عام 2015.

وأشاد العبيدي في تصريح لـ'كونا' عقب الجلسة الافتتاحية للاجتماع الـ67 لجمعية الصحة العالمية في جنيف ' بالكلمة الافتتاحية للمديرة العامة للمنظمة الدكتورة مارغريت تشان التي تناولت فيها التحديات الرئيسية والمستجدات التي تواجه النظم الصحية بمختلف دول العالم والخطط والبرامج الموضوعة بهذا الشان '.

وشدد العبيدي على "اهمية وضرورة تحويل ما ورد في كلمة الدكتورة تشان من معان ورسائل مهمة الى قرارات واستراتيجيات وبرامج عمل تتفق مع اهمية الصحة ضمن اجندة وبرامج التنمية بالعالم لما بعد عام 2015 والتحديات التي تواجه البرامج الانمائية والنظم الصحية '.

ولفت الى القائها الضوء على مشكلة ارتفاع معدلات السمنة بين الاطفال على مستوى العالم والتي بلغت وفق مؤشرات المنظمة لعام 2012 حوالي عشرة ملايين طفل بعدما كان هذا العدد في حدود اربعة ملايين فقط عام 1990.

كما رحب العبيدي باطلاق المنظمة مبادرة جديدة للتصدي للسمنة والتغذية غير الصحية بين الاطفال من خلال سياسات وبرامج واستراتيجيات تأخذ بالاعتبار دمج الصحة بجميع السياسات وضمن الخطط والبرامج الانمائية وتحظى بالدعم السياسي رفيع المستوى.

واشار الى ضرورة الاهتمام بعوامل الخطورة والسلوكيات وانماط الحياة التي ادت الى ارتفاع معدلات الامراض المزمنة غير المعدية وما يترتب عليها من اعباء على الافراد وعلى الاسرة وعلى البرامج الصحية والخطط الانمائية.

واكد في هذا السياق إهتمام دولة الكويت بالوقاية والتصدي للسمنة بين الاطفال والكبار وتشجيع النشاط البدني ومكافحة تعاطي منتجات التبغ والتوعية باهمية التغذية الصحية ضمن البرنامج الوطني للوقاية وللتصدي للامراض المزمنة تنفيذا لوثيقة دولة الكويت المعتمدة من وزراء الصحة بدول مجلس التعاون بمؤتمرهم المنعقد بدولة الكويت في شهر يناير الماضي.

وقال العبيدي ان كلمة الدكتورة مارغريت تشان حول موقع الصحة ضمن الاجندة العالمية للتنمية لما بعد عام 2015 يتفق مع اهتمام الكويت بإدراج الاستراتيجيات والبرامج الصحية ضمن الخطة الانمائية للدولة وبرنامج عمل الحكومة وإعتبارها اولوية تنموية رئيسية على مستوى الدولة ككل '.

واوضح ان هذا الاهتمام هو ما ادى الى تعاون مختلف الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني مع وزارة الصحة لتحقيق الاهداف والغايات الانمائية للالفية الثالثة.

واستند العبيدي في ذلك الى المؤشرات المتعلقة بدولة الكويت المنشورة بالتقرير الاخير منظمة الصحة العالمية لعام 2014 والتي اوضحت تحقيق الغايات المستهدفة لخفض معدلات وفيات الرضع والاطفال دون سن الخامسة ومعدلات وفيات الامومة فضلا عن البرامج الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة المكتسب (ايدز) وللامراض السارية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة بخدمات الرعاية الصحية الاولية.

واكد وزير الصحة اهتمام الوزارة بتبادل الخبرات والآراء مع قيادات ومستشاري منظمة الصحة العالمية والقيادات الصحية من مختلف دول العالم المشاركة في اجتماعات هذا العام وبرامجها لتبادل وجهات النظر والتشاور حول افضل السياسات والبرامج والاستراتيجيات وسبل مواجهة التحديات ذات الطابع المشترك.

وقال العبيدي ان تلك التحديات تتمثل في الأمراض السارية وطوارئ الصحة العامة وتطبيق اللوائح الصحية الدولية وتلوث البيئة وصحة الامومة والطفولة وكبار السن وتعزيز الصحة طوال العمر وتطبيق قرارات الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية للوقاية وللتصدي لعوامل الخطورة المؤدية للامراض المزمنة غير المعدية وضمن خطة العمل العالمية والاهداف والغايات والمؤشرات ومنهجية العمل المعتمدة لإعداد التقارير المطلوبة للامم المتحدة.

واكد ان تلك الخطوات تأتي تنفيذا للاعلان السياسي للوقاية وللتصدي للامراض المزمنة غير المعدية الصادر من الامم المتحدة في سبتمبر 2011. يذكر ان الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية تتواصل بين 19 و24 من مايو الجاري بحضور وفود من جميع دول العالم لمناقشة القضايا ذات الصلة بتطوير الصحة العامة والتحديات التي تواجهها على الصعيدين الاقليمي والدولي.

■ الوزارة مهتمة بتبادل الخبرات والآراء مع قيادات ومستشاري منظمة الصحة العالمية والقيادات الصحية